

Distr.: General
9 April 2021
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة السنوية لعام 2021

7-11 حزيران/يونيه 2021، نيويورك

البند 10 من جدول الأعمال المؤقت

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

تقرير عن النتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية في عام 2020

موجز

يقدم هذا التقرير الاستعراض السنوي للنتائج التي حققتها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية (الصندوق) في عام 2020. وينظر التقرير في التقدم المحرز في تحقيق مجالي الحصائل المقررين في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، وهما: (أ) تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم تمويل التنمية المحلية؛ (ب) إتاحة التمويل من القطاعين العام والخاص لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، في أقل البلدان نمواً أساساً.

عناصر قرار

قد يرغب المجلس التنفيذي في أن: (أ) يحيط علماً بالتقرير؛ (ب) يثني على التقدم الذي أحرزه الصندوق في تنفيذ إطاره الاستراتيجي للفترة 2018-2021؛ (ج) يرحب بالتزام الصندوق بنهج التمويل المبتكر والمختلط لعدم ترك أحد خلف الركب وبدوره في تنفيذها؛ (د) يلاحظ الدور الحفاز للصندوق في دعم أقل البلدان نمواً في الاستجابة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وإعادة البناء على نحو أفضل في أعقابها؛ (هـ) يلتزم مجدداً بدعم الصندوق، بسبل منها توفير التمويل الكامل لاحتياجاته من الموارد على النحو الوارد في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، بما في ذلك رسملة صندوقه الاستثماري بمبلغ 50 مليون دولار.



المحتويات

الصفحة	الفصل
3	أولاً - تحليل سياقي: أقل البلدان نمواً وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)
4	ثانياً - أداء الصندوق وأبرز ملامحه
4	ألف - ما حققه الصندوق: أبرز النتائج
16	باء - كيف حقق الصندوق ذلك: تحليل الفعالية المؤسسية
18	جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم
19	ثالثاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: آفاق المستقبل

المرفق

مصفوفة النتائج والموارد المتكاملة (متاحة على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي)

أولا - تحليل سياقي: أقل البلدان نمواً وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)

1 - بدأ عقد العمل الذي أطلقه الأمين العام للأمم المتحدة في عام 2020 بأزمة صحية واجتماعية - اقتصادية غير مسبوقه هددت بتبديل مسار التقدم الذي تحقق بشق الأنفس صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة، هي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وعلى الرغم من المحدودية النسبية للأثر الصحي الذي تركته الأزمة على معظم البلدان المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً حتى الآن، فقد خلفت الأزمة آثارا اجتماعية - اقتصادية سلبية كبيرة وأعاققت الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي.

2 - وكان معدل النمو الاقتصادي المتوقع لأقل البلدان نمواً خلال السنة حتى تشرين الأول/أكتوبر 2020 هو -0,4 في المائة، وهو أقل من معدل 4,8 في المائة المسجل في عام 2019 وأقل بكثير من معدل النمو المستهدف البالغ 7 في المائة المحدد في هدف التنمية المستدامة 8-1 باعتباره المعدل اللازم للحد بدرجة كبيرة من الفقر. ويُتوقع أن تؤدي الأزمة الاقتصادية إلى زيادة في الفقر المدقع من 32,2 في المائة إلى 35,2 في المائة من مجموع سكان أقل البلدان نمواً، أي بزيادة تتجاوز 32 مليون نسمة⁽¹⁾.

3 - وأدت الأزمة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الواسعة بالفعل، لا سيما بالنسبة للنساء والفتيات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وأبرزت ضعف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وأدت تدابير الإغلاق الشامل الشديدة إلى جانب الاضطرابات في سلسلة الإمداد العالمية التي تؤثر سلباً على صادرات أقل البلدان نمواً إلى الحد بدرجة هائلة من نشاط الأعمال التجارية وإلى رفع معدلات البطالة وفقدان الدخل، لا سيما للعمال في القطاعات غير المنظمة والنساء والشباب.

4 - ومع انخفاض حصة أقل البلدان نمواً من الإيرادات الضريبية في إجمالي الناتج المحلي عند مستوى 14,2 في المائة (مقارنة بـ 19,2 في المائة لبلدان الشريحة الأدنى من الدخل المتوسط)، تعتمد أقل البلدان نمواً بشدة على التمويل الخارجي لدعم تنميتها. وقد تسببت الأزمة في حدوث انخفاضات حادة في تعبئة الموارد المحلية والتدفقات الخارجية على السواء، بما في ذلك تراجع التحويلات المالية بنسبة تقدر بـ 20 في المائة وانخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة انخفاضاً حاداً. وستكون المساعدة الإنمائية الرسمية حاسمة الأهمية للمساعدة في التخفيف من آثار الأزمة وتعبئة التمويل الإضافي. ولا يزال أثر الركود الاقتصادي العالمي على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً غير معروف على وجه اليقين.

5 - ومع ضيق الحيز المالي بصورة متزايدة، وفي غياب التمويل الخارجي الآخر، قد تضطر أقل البلدان نمواً إلى زيادة الاقتراض من أجل تخفيف حدة الآثار وإعادة بناء اقتصاداتها. وقد يؤدي ذلك إلى عدم استمرارية قدرة البلدان الأكثر مديونية على تحمل أعباء الديون وجعلها عرضة كبيرة لخطر المديونية الحرجة. وقد يلزم اتخاذ المزيد من تدابير تخفيف عبء الديون لتجنب حالات التخلف عن سداد الديون على نطاق واسع، وتيسير الاستثمارات في التعافي المرن، ومنع حدوث زيادات أخرى في معدلات الفقر.

6 - وما برحت الحكومات المحلية والبلديات في طلبية الجهات المتصدية للأزمة، مما يبين بوضوح أن اللامركزية المالية وإمكانية الحصول على التمويل على الصعيد دون الوطني عاملان تمكينا رئيسيان لزيادة

(1) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2020 https://unctad.org/system/files/official-document/ldcr2020_en.pdf

الاستجابة للصدمات ولبناء القدرة على الصمود في الأجل الطويل من خلال التنمية المحلية الشاملة للجميع والمتنوعة. إلا أن الحكومات المحلية في أقل البلدان نمواً لا تزال تواجه العديد من العقبات التي تحول دون تعبئة رأس المال العام والخاص من أجل تحقيق التنمية المحلية القادرة على الصمود والمراعية للبيئة والشاملة للجميع.

7 - ولا تزال الرقمنة والحلول الرقمية حاسمة الأهمية في الاستجابة للآثار الصحية والاجتماعية - الاقتصادية للأزمة. وفي الوقت نفسه، فإن الاعتماد المتزايد على الحلول الرقمية يهدد بتوسيع الفجوة الرقمية، الكبيرة بالفعل، التي تواجهها قطاعات كبيرة من السكان في أقل البلدان نمواً. وسيلزم بذل استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية، وتنمية الأسواق، وإصلاح السياسات العامة لضمان إمكانية النفاذ الشامل للأساليب الرقمية.

8 - وقد أبرز تأثير الأزمة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكبر مسألة افتقار رواد الأعمال إلى إمكانية الحصول على الائتمانات ورؤوس الأموال الاستثمارية. فنتيجة للأزمة، شهدت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً تراجعاً في مستويات السيولة، مما أدى إلى انعدام القدرة على خدمة الديون وتغطية التكاليف الثابتة، ولا سيما تكاليف العمالة، مما اضطر المنشآت إلى تسريح العمال وجعلها عرضة متزايدة لخطري الإغلاق والإفلاس. وخلصت دراسة استقصائية أجراها الصندوق إلى أن 88 في المائة من مؤسسات العمل التجاري في أقل البلدان نمواً قلصت عملياتها بدرجة كبيرة نتيجة لجائحة كوفيد-19، وأشارت نسبة 24 في المائة منها إلى أنه ليس بمقدورها الحفاظ على أعمالها التجارية لأكثر من ثلاثة أشهر. وأثرت تلك الاضطرابات بشكل غير متناسب على مؤسسات العمل التجاري التي تقودها النساء.

9 - وبيّن هذا التقرير كيف ساعد الصندوق أقل البلدان نمواً في التصدي لآثار كوفيد-19 والتحديات الأوسع نطاقاً التي واجهتها التنمية المستدامة في عام 2020 من خلال تحقيق نتائج إيجابية مباشرة، ووضع حلول رائدة، وإيجاد آثار أدت بحسب البراهين إلى تغيير النظم المالية وتحرير رأس مال إنمائي إضافي.

ثانياً - أداء الصندوق وأبرز ملامحه

ألف - ما حققه الصندوق: أبرز النتائج

10 - من بين مؤشرات الفعالية الإنمائية الـ 18 المبلغ عنها في عام 2020، هناك 16 مؤشراً تسير على المسار الصحيح أو تجاوز أهدافها المرحلية لعام 2020. وتشمل النتائج الرفيعة المستوى لعام 2020 ما يلي:

(أ) عمل الصندوق على تعزيز الشمول المالي، لا سيما من خلال التكنولوجيات الرقمية، وذلك بالدخول في شراكات مع أكثر من 420 من مقدمي الخدمات المالية والرقمية، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمؤسسات العامة التي توفر حلولاً مالية ورقمية شاملة لأكثر من مليوني شخص في 44 بلداً؛

(ب) قدم الصندوق الدعم إلى 536 حكومة محلية في 42 بلداً لتعزيز نظمها المالية دون الوطنية، وأنجز 674 استثماراً استراتيجياً محلياً للبرهنة على فعالية التمويل اللامركزي واستخدام تمويل التنمية المحلية كوسيلة للمساهمة في الاستجابة لحالات الطوارئ المتصلة بكوفيد-19 وجهود التعافي المبذولة على الصعيد المحلي؛

(ج) زاد الصندوق حجم حافظته الاستثمارية لتشمل 21 قرضاً وضمناً في سبعة بلدان، وصرف منها استراتيجياً بقيمة 30 مليون دولار، أدت في مجملها إلى تحرير 85 مليون دولار في شكل تمويل مباشر وحفز، إلى جانب تمويل إضافي بمبلغ 48 مليون دولار تم توجيهه من خلال آليات التمويل اللامركزية التي وُضعت بدعم من الصندوق؛

(د) لمساعدة البلدان على الاستجابة لكوفيد-19، قدم الصندوق منحة محلية لحالات الطوارئ استفاد منها أكثر من مليوني شخص، 60 في المائة منهم من النساء. ودعم الصندوق وضع حلول رقمية وفرت منافع وخدمات لنحو 2,6 مليون شخص تضرروا من الجائحة.

11 - ومن بين مؤشرات الحصائل، حقق مؤشر واحد، هو المؤشر 1-3-1 المتعلق بإبلاغ عدد العملاء المستفيدين بشكل مباشر من المنتجات المالية المدعومة من الصندوق، بشكل جزئي الهدف المحدد له لعام 2020. ويعزى ذلك أساساً إلى إغلاق برنامج عالمي كبير يركز على توسيع نطاق إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية في أقل البلدان نمواً، بسبب التوقف غير المتوقع للتمويل من جانب الجهة المانحة. وكان هناك تركيز أكبر على تشجيع الابتكارات الرقمية في عام 2020، انعكس في زيادة المنتجات والخدمات التجريبية الجديدة بأكثر من الضعف (المؤشر 1-1). ومن شأن هذه الابتكارات أن تسفر عن زيادة عدد العملاء المستفيدين من الخدمات في السنوات المقبلة، مما يؤدي إلى كفاية التمويل المقدم لدعم نضوج هذه المنتجات والخدمات. وفيما يتعلق بالفجوة بين الجنسين في العملاء، عمل الصندوق عن كثب مع مؤسسات مالية ومنشآت تكنولوجية لتعزيز وعيها وقدراتها فيما يتعلق بجمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس ومعالجة الفجوة بين الجنسين في الخدمات المالية والرقمية.

12 - ومن بين مؤشرات النواتج، حقق أيضاً المؤشر 1-3-1 المتعلق بوضع واعتماد خرائط طريق واستراتيجيات للشمول المالي هدفه جزئياً. ويرجع ذلك في بعض أسبابه إلى تحولات في الطلب من أصحاب المصلحة الوطنيين، الذين ابتعدوا عن الاستراتيجيات وخرائط الطرق المتعلقة بالشمول المالي على الصعيد الوطني باتجاه سياسات وأنظمة وتوجيهات أكثر مرونة وأكثر تركيزاً على الجانب المواضيعي والمنحى العملي بشأن الشمول المالي والرقمي والابتكار وحماية المستهلك. وأطلق الصندوق مبادرة جديدة لتعجيل وتيرة السياسات للاستجابة لهذه المتطلبات السياسية، وهي جزء من مجموعته الأوسع نطاقاً من الدعم المقدم إلى الاقتصادات الرقمية الشاملة، التي يُسلط الضوء عليها فيما يلي.

النتائج مقابل الحصيلة 1: تعزيز الأسواق المالية الشاملة ونظم تمويل التنمية المحلية التي تعود بالفائدة على الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان.

الأسواق المالية الشاملة

13 - مع اعتماد الصندوق استراتيجيته العالمية المعنونة "عدم ترك أحد خلف الركب في العصر الرقمي"، في عام 2019، أصبح التمويل الرقمي القناة الرئيسية التي يدعم الصندوق من خلالها الشمول المالي. وفي عام 2020، شجع الصندوق استخدام الخدمات المالية الرقمية وتوسيع نطاقها باعتبارها وسيلة رئيسية للتصدي للتحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تسببت فيها جائحة كوفيد-19. وعلى نطاق أوسع، دعم الصندوق ربط الخدمات المالية الرقمية وغيرها من الخدمات بقطاعات مثل الزراعة والتعليم وزيادة الأعمال والصحة كوسيلة لتحسين إمكانية النفاذ ويُسر التكلفة والكفاءة، مما عجل وتيرة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويدرك الصندوق أن إمكانية الحصول على الخدمات الرقمية والمالية لا

تترجم تلقائياً إلى الشمول والقدرة على الصمود؛ ولذلك فإنه يحفز الشركاء ويبسر وضع السياسات التي تعزز المرونة المالية والشمول المالي. ويستند الصندوق إلى استراتيجيته العالمية للشمول في اعتماد نهج لتنمية الأسواق الشاملة من أجل النهوض بالاقتصادات الرقمية، مع التركيز على الابتكارات المالية الرقمية الشاملة؛ وتمكين العملاء؛ والسياسات والأنظمة التمكينية؛ والنظم الإيكولوجية المفتوحة للمدفوعات الرقمية. وفي عام 2020، عمل الصندوق بالشراكة مع 94 من مقدمي الخدمات المالية، و 87 من متعهدي شبكات الهاتف المحمول ومنشآت التكنولوجيا المالية، و 178 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، و 61 مؤسسة عامة توفر إمكانية الحصول على الخدمات المالية واستخدامها لأكثر من مليوني شخص في 44 بلداً، وذلك بهدف عدم ترك أحد خلف الركب في العصر الرقمي وتسريع التحرك نحو الأهداف العالمية من خلال الابتكارات الرقمية، والاستثمارات، والتغييرات السياساتية الشاملة.

الابتكارات المالية الشاملة في الاقتصاد الرقمي

14 - يشجع الصندوق الشمول الرقمي من خلال إقامة الشراكات مع منشآت التكنولوجيا المالية وغيرها من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص لتحفيز الابتكارات في أسواق الميل الأخير. وفي عام 2020، دعم الصندوق طرح أكثر من 180 من المنتجات والخدمات المالية بشكل تجريبي، بزيادة قدرها 260 في المائة مقارنة بعام 2019. ومن بين المنتجات والخدمات المطروحة تجريبياً، شكلت الحلول الرقمية نسبة 80 في المائة. ففي سيراليون، طرح الصندوق تحدياً في مجال التكنولوجيا المالية لتعزيز تعبئة الموارد المحلية والشمول المالي. وحصلت الشركات المختارة على إمكانية الوصول إلى 'صندوق رمل' تنظيمي - أي فضاء آمن للابتكارات المالية غير الخاضعة للتنظيم - حدده البنك المركزي لتجريب واختبار ابتكاراتها. وفي فانواتو، اعتمد المصرف الوطني نظاماً آلياً لضمان الائتمانات من أجل تقييم أهلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على قروض، وضع في إطار تحدٍ يتعلق بالابتكارات يدعمه الصندوق.

15 - ويركز الصندوق على التوسع في استخدام الابتكارات في مجال التمويل الرقمي الشامل المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي. ففي بنن، قام الصندوق، بدعم من الحكومة، بدعم إنشاء وتجريب خدمة للمدفوعات الرقمية للمزارعين في سلسلة قيمة للأرز في خمس محليات. وأسفرت هذه الخدمة، إلى جانب التدريب المقدم لمنتجاتي الأرز المحليين، عن زيادة بنسبة 32 في المائة في حسابات الأموال المتقلبة بين المزارعين في المنطقة. وفي أوغندا، دعم الصندوق تجريب حل رقمي يوفر إمكانية تتبع الأغذية والحيوانات في سلسلة القيمة الزراعية. ودعم الصندوق أيضاً استحداث حلول رقمية أخرى تقدم الخدمات الإرشادية والاستشارية للمزارعين المحليين في شمال أوغندا. وقد استخدمت تلك الحلول الرقمية حتى الآن أكثر من 37 000 مزارع، 41 في المائة منهم من النساء، في المناطق الشمالية. وفي فيجي، قدم الصندوق الدعم إلى متعهد لشبكة الهاتف المحمول لكي يلغي مؤقتاً رسوم التحويلات المالية في حسابات الأموال المتقلبة. وبهذه الحوافز، وفي ظل أثر تدابير الإغلاق الشامل في سياق جائحة كوفيد-19، شهدت المنصة زيادة بنسبة 104 في المائة في معاملات التحويلات الرقمية في عام 2020.

16 - *تمويل الطاقة النظيفة في أسواق الميل الأخير*: يستغل الصندوق الابتكارات الرقمية والمالية لتوسيع نطاق النفاذ الشامل إلى منتجات الطاقة النظيفة في أقل البلدان نمواً. ففي عام 2020، أقام الصندوق شراكات مع أكثر من 70 من جهات تقديم الخدمات المالية وخدمات الطاقة لإتاحة فوائد منتجات الطاقة النظيفة إلى أكثر من مليوني شخص. وبدعم من الصندوق، تمكن مقدمو الخدمات من بيع أكثر من

451 000 منتج من منتجات الطاقة النظيفة في ستة بلدان في عام 2020. ومن المتوقع أن تقابل منتجات الطاقة النظيفة التي بيعت من إطلاق البرنامج مليون طن متري من انبعاثات الكربون. وفي إثيوبيا، أنشأ الصندوق، مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (البرنامج الإنمائي) ومصرف التنمية الإثيوبي، مرفقا للضمانات قدم الائتمان لست مؤسسات تجارية صغيرة تعمل في مجال الطاقة، وخدمات استشارية في مجال الأعمال التجارية إلى 15 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عام 2020. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بدأ الصندوق مشروعاً لمحاضن الأعمال التجارية وقر بناء القدرات لـ 44 شركة واختار خمس شركات لإجراء جولة أولى من التمويل. وحصلت أيضاً شركتان على قروض من خلال منصة الصندوق الاستثمارية الخاصة بأقل البلدان نمواً. وعلى الرغم من هذا التقدم، تعرضت العديد من مؤسسات العمل التجاري العاملة في مجالي الطاقة الشمسية ومواقد الطهي لضرر بالغ بسبب جائحة كوفيد-19. وتحرك الصندوق بسرعة لدعم مؤسسات العمل التجاري من خلال إعادة التفاوض على شروط استثماراته وتقديم المساعدة التقنية للتخفيف من آثار الإغلاق.

معالجة الفجوة بين الجنسين وأوجه الضعف الأخرى.

17 - يقر الصندوق بأن المرأة لا تزال مستبعدة بشكل غير متناسب من النظام المالي الرسمي والاقتصادات الرقمية ولذا يوفر استثمارات وخدمات لسد الفجوة بين الجنسين وتقليص أشكال عدم المساواة الأخرى. فأطلق بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ صندوق التكنولوجيا المالية المبتكر لتمويل المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء من أجل وضع حلول رقمية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في المنطقة. ومول التحدي 10 حلول، يتوقع أن تقدم خدمات استشارية مالية وتجارية لنحو 5 000 من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء. وتشمل الحلول الرقمية إنشاء منصة للتجارة الإلكترونية لمثل هذه المؤسسات في نيبال؛ ومنصة رقمية لتتبع الأعمال التجارية مقترنة بتقييمات الائتمان للقروض في الصناعات الإبداعية وقطاع العناية الشخصية في بنغلاديش؛ والحلول المتعلقة بالإلزام بالأمور المالية والتكنولوجيا الرقمية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تقودها النساء في كمبوديا. وفي ميانمار، أقام الصندوق شراكة مع شركات التكنولوجيا المالية ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر والمصارف لتطوير منتجات وخدمات مراعية لنوع الجنس للمجتمعات المحلية النائية والإثنية. ووفر البرنامج التدريب في مجال الإلزام بالتكنولوجيا الرقمية والأمور المالية لأكثر من 120 000 امرأة ريفية، فتحن أكثر من 35 000 حساب مالي جديد. ودعم الصندوق أيضاً تطوير منصة للإقراض الرقمي، تعد هي الأولى من نوعها على الإطلاق في ميانمار، باستخدام بيانات الهواتف الذكية لاتخاذ قرارات بشأن الائتمان.

18 - وفي خمسة من بلدان غرب أفريقيا، يشجع الصندوق الشمول المالي وبناء القدرات لدعم انتقال الشباب، ولا سيما النساء، من طور الدراسة إلى طور العمل. ففي غامبيا وغينيا والنيجر، قدم الصندوق للشباب الذين شاركوا في برنامج النقد مقابل العمل حسابات مالية، وتدريباً في مجال ريادة الأعمال، وخدمات مالية مصممة خصيصاً، بما في ذلك قروض الأموال المتنقلة ومنصات التمويل الجماعي. وفي مدغشقر، شارك الصندوق في برنامج مشترك للأمم المتحدة، يموله صندوق بناء السلام، يهدف إلى تعزيز الحوار المجتمعي وتحسين الظروف الاقتصادية للسكان الضعفاء في المجتمعات المحلية المعرضة للنزاعات. وقدم الصندوق الدعم لتعيين وتدريب وكلاء الأموال المتنقلة وأنشأ نقاطاً تجارية لمجموعات الادخار، مما أدى إلى فتح حسابات جديدة للأموال المتنقلة في المحليات.

الحد من العوائق السياسية التي تعترض الشمول المالي والرقمي

19 - وضع الصندوق سجلا للإنجاز في مجال الاقتصاد الرقمي الشامل يعرف باسم IDES، وهو أداة سياسية تستخدمها الحكومات في قياس تطور التحول الرقمي في بلدانها والمساعدة على تحديد أولوياته. وفي عام 2020، طرح الصندوق السجل بشكل تجريبي في أربعة بلدان، هي أوغندا وبوركينا فاسو وجزر سليمان ونيبال، بالشراكة مع السلطات الوطنية، وبدأ بعد ذلك في تطبيقه في تسعة بلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وافقت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفيت نام وكمبوديا وميانمار رسمياً على استراتيجيات وطنية بشأن الشمول المالي وضعت في عام 2020 بدعم من الصندوق.

20 - ويدعم الصندوق وضع توجيهات سياسية محددة السياق وأنظمة مصممة خصيصاً مع السلطات الوطنية لتوسيع نطاق الشمول المالي والرقمي. ففي عام 2020، دعم الصندوق المصرف الوطني الإثيوبي في وضع واعتماد توجيهات تسمح للجهات الفاعلة غير المصرفية بتقديم مجموعة من الخدمات المالية الرقمية، بما في ذلك الأموال المتنقلة واستخدام شبكات الوكلاء. ووضعت في سيراليون، بدعم من الصندوق، مبادئ توجيهية مصرفية مماثلة للوكلاء. ودعم الصندوق أيضاً تنقيح المبادئ التوجيهية لحماية المستهلكين الماليين لمصرف سيراليون لزيادة ثقة المستهلكين في القطاع المالي وتحسين الاتصال بين المؤسسات المالية ومستهلكي منتجاتها.

21 - وعمل الصندوق كأمانة لفرقة العمل المعنية بالتمويل الرقمي لأهداف التنمية المستدامة التابعة للأمين العام، الأمر الذي أسفر عن إصدار تقرير فرقة العمل *أموال الناس* في عام 2020. وأعد الصندوق، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، عرضاً مشتركاً لتنفيذ توصيات فرقة العمل. وشملت تلك التوصيات وضع مبادرة مشتركة لدعم الحكومات في تحديد وربط السياسات التمكينية للتمويل الرقمي بتمويل خطط التنمية. واشترك الصندوق والبرنامج الإنمائي في تطبيق المبادرة تجريبياً في أوغندا من خلال عملية إطار التمويل الوطني المتكامل. وثمة مثال آخر هو الجهود المشتركة لتشجيع إقامة حوار بشأن الحوكمة العالمية للتمويل الرقمي، التي تبحث في دور منشآت التكنولوجيا المالية الكبرى في تسريع الأهداف العالمية.

22 - ويستفيد الصندوق من إمكانات التحويلات المالية للمساهمة في التنمية المستدامة. ويدعم بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة والبنك الدولي مبادرة عالمية تقودها الدول الأعضاء تدعو واضعي السياسات والجهات التنظيمية ومقدمي خدمات التحويلات المالية إلى تعزيز إمكانية الوصول المادي والرقمي إلى الخدمات المالية عبر الحدود وعقد اجتماعات للجهات الفاعلة من القطاعين العام والخاص من أجل ابتكار حلول من شأنها أن تحسّن تدفقات التحويلات المالية وتخفض تكاليف التحويلات أثناء استمرار تفشي الجائحة.

23 - وواصل تحالف أفضل من النقد، الذي يستضيف الصندوق أمانته، توسيع عضويته لتشمل 75 من كيانات القطاعين العام والخاص التي تعهدت بالتعجيل باعتماد المدفوعات الرقمية للمساعدة على تحقيق الأهداف العالمية. وفي عام 2020، دعم التحالف حكومة كولومبيا في تعميم خطة للمدفوعات الرقمية في إطار الإغاثة في حالات الطوارئ تستهدف 3 ملايين أسرة معيشية تضررت من الجائحة. وأصدر التحالف أيضاً تقريراً جديداً عن النهوض بالشمول المالي الرقمي للمرأة، نُشر بالتعاون مع البنك الدولي والمؤسسة المصرفية العالمية النسائية؛ وحظي التقرير بتأييد وزراء مالية مجموعة العشرين، مما أشار إلى التزامهم بدفع عجلة الشمول المالي الرقمي للمرأة كجزء من جهودهم الرامية إلى التعافي من آثار كوفيد-19.

الابتكارات الرقمية الشاملة للاستجابة لكوفيد-19

24 - استجابةً لجائحة كوفيد-19، أقام الصندوق شراكات مع مقدمي الخدمات المالية الرقمية ومؤسسات القطاع العام لتجريب وتصميم حلول رقمية مخصصة تقدم منافع وخدمات لحوالي 2,6 مليون شخص تضرروا من الجائحة. ففي أوغندا، على سبيل المثال، أقام الصندوق شراكة مع كبرى شركات التوصيل في كمبالا لتوفير منصة للتجارة الإلكترونية تربط بائعي السوق المحلية بالعملاء. واستخدم المنصة منذ إطلاقها أكثر من 57 000 عميل لطلب تسليم سلع ومواد غذائية من حوالي 520 بائعاً بالسوق. واستفاد الصندوق من خبرته في إطلاق تحديات وصناديق مبتكرة لتحديد وتجريب وتوسيع نطاق حلول رقمية في سياق التصدي لكوفيد-19. ففي بوركينا فاسو، أطلق الصندوق بالاشتراك مع الحكومة تحدياً مبتكراً في المجال الرقمي لإيجاد حلول للتصدي للجائحة. وأسفر التحدي عن أربعة ابتكارات، من بينها تطبيق للهاتف المحمول يمكن المستخدمين من تقييم أعراضهم وطلب خدمات الرعاية الصحية السريعة. ودعم الصندوق تحديات مبتكرة مماثلة في بنن والسنغال وغانا لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه مسائل تتعلق بالتسويق والدفع واللوجستيات بسبب الإغلاق الشامل.

25 - واستفاد الصندوق من خبرته الرقمية في دعم الحكومات في وضع وتنفيذ خطط وطنية للاستجابة لكوفيد-19. ففي ميانمار، عمل الصندوق مع المؤسسات المالية في إطار جهود الاستجابة الوطنية لتقييم المشورة إلى المؤسسات بشأن تجنب القيود المفروضة على السيولة ومواصلة تحصيل القروض أثناء الجائحة. وطرح حلاً رقمياً تجريبياً يسمح بإجراء تحويلات نقدية رقمية إلى مؤسسات التمويل المتناهي الصغر من أجل صرف القروض وتسديدها؛ وقد أتاحت هذه الخدمة للعملاء في جميع أنحاء البلاد تلقي مصادر بالغة الأهمية لرأس المال بأمان أثناء الجائحة. وقدم الصندوق الدعم والمشورة لمقدمي الخدمات المالية في إعادة هيكلة شروط تسديد قروضهم، بعرض قروض انتقالية لمؤسسات العمل التجاري، ودعم توزيع معدات الوقاية الشخصية.

نظم تمويل التنمية المحلية

26 - يعمل الصندوق بوصفه مركز امتياز لتمويل الحكومات المحلية وتمويل التنمية الاقتصادية المحلية في أقل البلدان نمواً، من خلال توفير أدوات استثمارية محلية ومساعدة تقنية مصممة خصيصاً للشركاء من القطاعين العام والخاص، والعمل بوصفه رائداً فكرياً في التمويل دون الوطني والتنمية الاقتصادية المحلية. وقد طور الصندوق دراية فنية وسجلاً للإنجازات في هيكلة البنى التحتية المستدامة بطرق تؤدي إلى تطوير أسواق رؤوس الأموال المحلية لتمكين التحول المستدام والاستثمارات الخضراء في الأجل الطويل. ويصمم الصندوق نظاماً مالية محلية للقطاعين العام والخاص ويدعم إنشائها لأغراض التنمية المستدامة المحلية ونمو البلديات. وفي إطار هذا العمل، قدّم في عام 2020 الدعم إلى 536 حكومة محلية و 131 من المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة و 88 مؤسسة عامة في 42 بلداً، وأكمل 674 استثماراً استراتيجياً محلياً للبرهنة على فعالية التمويل اللامركزي في مجالات التكيف مع تغير المناخ، وتمكين المرأة، والأمن الغذائي، والصحة، والتنمية الاقتصادية المحلية.

تمويل القدرة على تحمل تغير المناخ المحلي

27 - يسخر الصندوق خبراته في مجالات اللامركزية المالية وبناء قدرات الحكومات المحلية وتمويل البنى التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ في نشر آلية مرفق معيشي ملائم للمناخ المحلي (LoCAL). وفي عام 2020، كانت هذه الآلية تعمل في 14 بلداً، وهناك أعمال جارية في مجالي تحديد النطاق والتصميم من أجل توسيع النهج ليشمل 13 بلداً إضافياً. ومنذ إطلاق الآلية في عام 2014، دعم الصندوق أكثر من 300 حكومة محلية في تخطيط وتمويل المشاريع القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وقام بأكثر من 1 680 استثماراً محلياً من خلال نظامه للمنح القائم على الأداء لتحقيق القدرة على تحمل تغير المناخ، وهو ما أسهم في تعزيز قدرة حوالي 11 مليون شخص على تحمل تغير المناخ المحلي.

28 - وفي غانا، استخدم الصندوق آليته المحلية للمنح المتعلقة بالمناخ لخلق فرص عمل قصيرة الأجل من خلال برامج النقد مقابل العمل ولتحسين قابلية توظيف الشباب والنساء والعائدين وتنمية قدراتهم في مجال ريادة الأعمال في الاقتصاد الأخضر. ومن خلال آلية LoCAL، قدم الصندوق الدعم للمجتمعات المحلية في المناطق التي تفاقمت فيها النزاعات بسبب آثار تغير المناخ. ففي مالي، ساهم الصندوق، مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبدعم من صندوق بناء السلام، في التخفيف من مخاطر النزاعات القبلية على الموارد الطبيعية، ونفذ خططا مجتمعية للاستثمارات المحلية لمعالجة تغير المناخ وغيره من المخاطر البيئية. وفي النيجر، وجه الصندوق الموارد إلى السلطات دون الوطنية في المناطق المراعية لظروف النزاع والمعرضة للهجرة للاستثمار في الاقتصاد الأخضر؛ وقدم المشروع أيضاً الدعم للبلد في انتهاج مسار سريع لتنفيذ مساهماته المحددة وطنياً. وفي ليسوتو، قام الصندوق، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي، بحفز الاستثمارات في الشبكات الصغيرة ومراكز الطاقة القائمة على الطاقة المتجددة من أجل الحد من انبعاثات الكربون وتعزيز التنمية الاقتصادية، بتمويل من مرفق البيئة العالمية. ومن خلال تقديم منحة من مرفق البيئة العالمية بقيمة 600 000 دولار خفضت التمويل المطلوب من الجهات القائمة بالتطوير، أتاح الاستثمار تمويلًا أكبر بأربعة أضعاف من مستثمري القطاع الخاص لبدء إنشاء ثمانية مشاريع للشبكة الشمسية الصغيرة بقيمة 3,5 ملايين دولار.

29 - **التمكين الاقتصادي للمرأة على الصعيد المحلي:** يدرك الصندوق كيف يمكن أن تؤدي الأزمات، من قبيل جائحة كوفيد-19، إلى تفاقم عدم المساواة الهيكلية ولذا أعاد توضع أدواته واستثماراته للتخفيف من أثر الأزمة الصحية على النساء والفتيات. وقدم بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي مجموعة من الحلول تشمل التقييمات المراعية للاعتبارات الجنسانية، وبناء القدرات، واستثمارات محددة الهدف. ففي بنغلاديش، تولى الصندوق تجديد موارد صندوق ضمان الائتمان الذي أنشئ مع مصرف بنغلاديش لدعم التعافي الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتضررة التي تقودها النساء. وفي أوغندا، أنجز الصندوق بالشراكة مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) تقييمات اقتصادية محلية مراعية للاعتبارات الجنسانية في 24 مقاطعة وقدم الدعم لتعافي المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المملوكة لنساء. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، انضم البرنامج الإنمائي إلى الصندوق في دعم إنشاء صندوق ضمان لتعزيز التمويل المقدم من القطاع الخاص للجماعات النسائية في ثلاث رابطات حكومية محلية. وفي السنغال، واصل الصندوق دعم صندوق الاستثمار السيادي الاستراتيجي من خلال صندوق مخصص لتمكين المرأة اقتصادياً أُطلق في عام 2019 لدعم الأعمال التجارية المحلية التي تقودها نساء. وفي عام 2020، تم اختيار أول مؤسسة صغيرة تقودها نساء للحصول

على تمويل من الصندوق. وفي بنغلاديش، أطلق الصندوق بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة برنامجاً قترانياً كاملاً لتوسيع القدرات المحلية، والحد من الحواجز الهيكلية التي تحول دون مشاركة المرأة في الاقتصادات المحلية، وتحرير التمويل المحلي للأعمال التجارية التي تقودها النساء. ومنذ عام 2018، بدأ الصندوق 25 استثماراً محلياً في تمكين المرأة، مما أدى إلى تحرير تمويل إضافي قدره 3,5 ملايين دولار من الشركاء المحليين وتحقيق فائدة مباشرة لأكثر من 32 000 امرأة في البلدان المستهدفة. وأنشأ الصندوق بالشراكة مع البرنامج الإنمائي والوكالة الوطنية لتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توغو منصةً للتنمية المحلية مصممة خصيصاً للنساء والشباب، وواصل دعم مبادرات تمويل مماثلة مع مصرف التنمية المالي.

30 - **استثمارات البلديات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التنمية المحلية المستدامة:** يقدم الصندوق استثمارات في البنى التحتية ودعمًا للتنمية الاقتصادية المحلية للمدن الثانوية في أقل البلدان نمواً. وفي عام 2020، استحدث الصندوق تمويلًا مبتكراً لتعزيز التعاون في مجال المياه عبر الحدود والقطاعات في بلدان الجنوب ودعم الاقتصادات المحلية، مع قيامه أيضاً بتعزيز السلام والاستقرار في المحليات. ففي فريتاون، سيراليون، بدأ الصندوق في تمويل بناء مرافق موثوقة للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتوفير مياه مأمونة ميسورة التكلفة لـ 75 في المائة من المرافق السكنية في المدينة وجمع 60 في المائة من النفايات الصلبة والسائلة في المدينة والتخلص منها بأمان. ومن المتوقع أن يبرهن هذا الاستثمار على نجاح نموذج تمويل الإنتاج والاستهلاك المستدامين للمياه في المناطق الحضرية في أقل البلدان نمواً. ويعمل الصندوق مع منظمة تنمية حوض نهر غامبيا على تصميم وتجريب استثمارات في البنى التحتية في قطاعات الزراعة والطاقة والمياه في منطقة الحوض المتاخمة للسنغال وغامبيا وغينيا وغينيا - بيساو. واستحدث الصندوق، بناءً على عمله في مجال الأمن الغذائي، أدوات تتعلق بالعناية الواجبة وآليات استثمارية لتعميم الأمن الغذائي والتغذية في استثماراته البلدية وعبر الحدود.

31 - وفي غينيا، قدم الصندوق الدعم إلى الحكومة في إنشاء آلية لتمويل التنمية المحلية، حيث تحفظ الحكومة بنسبة مئوية من رسوم امتياز التعدين لإجراء التحويلات المالية الحكومية الدولية، مما أسفر عن تحويل مبلغ 5 ملايين دولار إلى هذه الآلية المحلية. وقدم الصندوق أيضاً الدعم للحكومات المحلية في الاستثمار الفعال في البنى التحتية في المحليات. وأنشأ بالاشتراك مع غرفة المناجم خطة ضمان لتعزيز الاقتصادات المحلية وتخفيف مخاطر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بوصفها جهات توريد لشركات التعدين. وتم اختيار المؤسسات المقبولة مصرفياً مع صناعة التعدين، مما يتيح فرصاً للمساهمة في التنمية الاقتصادية المحلية المستدامة.

32 - وفي أوغندا، واصل الصندوق دعم توطيد الاستقرار والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المقاطعات الشمالية من البلد. وفي عام 2020، اضطلع الصندوق بأنشطة بناء القدرات في 18 مقاطعة رئيسية، مما حسن أداءها في تعبئة وميزنة وتخصيص التمويل المقدم لها على الصعيد دون الوطني. وقدم الصندوق أطراً لإدماج مراعاة المنظور الجنساني والمساواة في الميزانيات المحلية، اعتمدها 15 مقاطعة من مجموع المقاطعات البالغ 18. ووفر المشروع لخمس مقاطعات ذات مستويات أداء منخفضة تمويلًا متميزاً للحكومات المحلية لتحفيز أدائها في مجال التمويل اللامركزي. وقدم الصندوق الدعم لأعمال تصميم 405 كيلومترات من الطرق والتعاقد على أعمال إعادة تأهيلها، ابتداءً من عام 2020. وستربط الطرق المجتمعات المحلية في المقاطعات الشمالية بالأسواق والمراكز الحضرية، مما يوفر أكثر من 270 فرصة

عمل في مجال التشييد. واستخدم الصندوق مرفقا مخصصا للتمويل المختلط لتقديم تمويل ميسور التكلفة وخدمات تنمية الأعمال التجارية إلى 11 مؤسسة زراعية صغيرة ومتوسطة في عام 2020، مما أوجد أكثر من 500 فرصة عمل جديدة وسوقا لأكثر من 75 000 مزارع محلي.

التمويل اللامركزي للاستجابة لكوفيد-19

33 - في استجابة سريعة لكوفيد-19، عدّل الصندوق أغراض برامجه وأطلق منصة إلكترونية لتقديم منح طارئة إلى المستويات المحلية من الحكومة، مستندا في ذلك إلى نظامه للتحويلات المالية الحكومية الدولية. وقدم من خلال هذه الجهود الدعم لأكثر من مليوني شخص، 60 في المائة منهم من النساء، من خلال المنح المحلية الطارئة. وقد استخدمت الحكومات المحلية هذه الأموال لشراء معدات الوقاية، وتطهير المواد، وبناء عابز العزل، ودعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات كبيرة في بلدان من بينها بنغلاديش وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والسنغال والصومال وموزامبيق. وتعتبر الآلية الحكومية الدولية للتحويلات المالية التي يدعمها الصندوق على قدر كبير من الكفاءة والفعالية في تقديم الدعم للحكومات المحلية استجابة لحالة الطوارئ المتصلة بكوفيد-19. وفي الصومال، وسعت المنح المقدمة للاستجابة لكوفيد-19 آلية التمويل المحلية لتشمل ثمانى مقاطعات جديدة، ودعمت الحكومات المحلية في التخطيط المالي التشاركي، والمشتريات العامة، والرصد المالي.

34 - واستفاد الصندوق من فطنته في مجال السياسات وخبرته في مجال التمويل دون الوطني لتوفير أدوات سياساتية مصممة خصيصا وتحليلات للاستجابة لجائحة كوفيد-19. ومع ظهور الجائحة، استجاب الصندوق بسرعة بنشر مذكرات إرشادية بشأن دور الحكومات المحلية في تقديم الدعم الطارئ للاستجابة للجائحة، وكذلك بشأن استخدام المنح المقدمة من الحكومة المركزية للنفقات التشغيلية على المستويات المحلية. ونظم الصندوق، مع شركاء مثل البرنامج الإنمائي والمونل ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، حلقات دراسية مخصصة على شبكة الإنترنت للحكومات المحلية، ولا سيما في بلدان الجنوب، لعرض أفضل الممارسات والأدوات اللازمة للتصدي للجائحة والتعافي من آثارها. وأطلق أيضاً دراسة مع معهد التنمية الخارجية لتحديد الكيفية التي ستؤثر بها الجائحة على الحيز المالي على المستويات دون الوطنية ولتقديم توصيات بشأن إعادة بناء الحيز المالي المحلي.

النتائج مقابل الحصيلة 2 - التمويل المتاح من القطاعين العام والخاص لصالح الفقراء

الاستثمارات الاستراتيجية لإتاحة التمويل والابتكار في الميل الأخير

35 - يحدد الصندوق مجموعة من المشاريع القابلة للاستثمار ذات الأثر القوي على التنمية المستدامة في أقل البلدان نمواً ويقوم بتنظيمها والاستثمار فيها. ويتم اختيار المشاريع استنادا إلى إسهامها المباشر في الأهداف العالمية وإلى تأثيرها الواضح والحفاز على تطوير إمكانات سوقية جديدة وتحرير تمويل إضافي. وفي عام 2020، أتاح الصندوق منحا استراتيجية بقيمة مجموعها 30,9 مليون دولار للبرهنة على فعالية الاستثمارات المحلية، والحد من المخاطر التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة مصرفياً، ووضع حلول رقمية. وأتاحت تلك الاستثمارات قروضا مالية إضافية حافزة بقيمة 85 مليون دولار من مؤسسات تمويلية من القطاعين الخاص والعام.

36 - وفي الاقتصادات الرقمية الشاملة، يقدم الصندوق للشركاء منحا قائمة على الأداء تحفزهم على تصميم منتجاتهم وخدماتهم خصيصا بحيث تحقق الشمول، مع استهداف الفئات السكانية التي تقفقر إلى الخدمات المصرفية أو لا تحصل على قدر كاف منها، مع إثبات الجدوى المالية والقيمة الإنمائية المضافة لنماذج العمل تلك. وفي عام 2020، قوبلت منح مقدمة من الصندوق بقيمة 10,4 ملايين دولار بمبلغ 14,5 مليون دولار يمثل مساهمات بحصص سهمية من الشركاء من القطاع الخاص، مما شكل في المجموع مبلغا قدره 64,6 مليون دولار من الموارد الخارجية. فعلى سبيل المثال، قام الصندوق، مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وغيرها من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف، بدعم مستثمر مؤثر في إطلاق سند إقليمي لكسب الرزق للمرأة. ويهدف السند إلى دعم أكثر من 50 000 من النساء اللاتي لا تقدم لهن خدمات كافية ورائدات الأعمال في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك في أقل البلدان نمواً، مع دعم تعافي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تفوقها نساء وبناء قدرتها على الصمود في أعقاب جائحة كوفيد-19. واستخدمت منح الصندوق في دعم إعداد السندات؛ وتمويل العناية الواجبة للمشاركين؛ وتعزيز رصد النتائج وقياسها مقابل الأهداف العالمية. وأغلقت النافذة الثالثة للسند في كانون الأول/ديسمبر 2020 وأدرجت بعد ذلك في بورصة سنغافورة. وأسفرت شريحة السند تلك عن جمع مبلغ 27,7 مليون دولار، سيقدم كقروض لمؤسسات التمويل المتناهي الصغر ومؤسسات الأثر التي توفر قيما مالية وإنمائية مضافة لدعم التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة.

37 - وفي مجال تمويل التنمية المحلية، وزع الصندوق المنح الاستراتيجية التي يقدمها للبرهنة على فعالية التمويل دون الوطني في تقديم الخدمات وتطوير البنى التحتية للتنمية المستدامة المحلية. وفي عام 2020، أدت استثمارات الصندوق المحلية البالغة 20,5 مليون دولار إلى إتاحة مبلغ يناهز 6 ملايين دولار من الأموال الدولية وأموال المانحين، قابله مبلغ 47,9 مليون دولار من الموارد المحلية الموجهة من خلال آليات مالية لامركزية من الشركاء من القطاعين العام والخاص. وفي أوغندا، يدير الصندوق، بالشراكة مع مؤسسة القطاع الخاص في أوغندا ومصرف التنمية الأوغندي، مرفقا مخصصا للتمويل المختلط يوفر مزيجا من خدمات هيكل الأعمال التجارية وهيكل التمويل إلى جانب المنح وغيرها من الاستثمارات الميسرة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة العاملة في سلسلة القيمة الزراعية في المقاطعات الشمالية. وفي عام 2020، قدم المرفق 0,9 مليون دولار في شكل تمويل ميسر إلى 11 مؤسسة زراعية صغيرة ومتوسطة، مستفيدا من مساهمات بحصص سهمية بمبلغ 3,9 ملايين دولار ومن موارد إضافية من المؤسسات المالية. ومن المتوقع أن تخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 500 فرصة عمل جديدة وأن توفر سوقا لـ 75 000 مزارع من صغار المزارعين. ومن الأمثلة الأخرى على الرفع المالي الذي يقوم به الصندوق في مجال التمويل اللامركزي آلية LOCAL. وساعدت استثمارات الصندوق الخضراء المحلية البالغة 2,6 مليون دولار نظام المنح القائمة على الأداء في مجال القدرة على تحمل تغير المناخ على تحرير تمويل مواز قدره 6,3 ملايين دولار في عام 2020. ففي بوتان وبنغلاديش، على سبيل المثال، قامت حكومتا البلدين بتوسيع نطاق النظام على الصعيد الوطني، بتمويل من المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف لتوجيه أموال التكيف على الصعيد دون الوطني إلى المستويات المحلية.

38 - وإلى جانب المنح، وسّع الصندوق حافظة القروض والضمانات الخاصة به في عام 2020، حيث قدم خمسة قروض جديدة وضمانا جديدا واحدا لدعم مؤسسات العمل التجاري التي تسهم في تحقيق الأهداف العالمية في أقل البلدان نمواً. ومنذ أن أطلق الصندوق سياسته الجديدة للقروض والضمانات في عام 2017،

صرف ما مجموعه 18 قرصاً وثلاثة ضمانات، في مجالات الشمول المالي والأمن الغذائي والطاقة الخضراء، في سبعة بلدان. وزاد حجم الحافظة بنسبة 45 في المائة مقارنة بعام 2019، ليلعب مجموعها 4,1 ملايين دولار في صورة مدفوعات وتغطيات الضمانات. ونجح أحد المقترضين في تسديد قروضه بالكامل بحلول عام 2020. إلا أن العديد من المقترضين وأطراف الضمانات تأثروا سلباً جائحة كوفيد-19. واستجاب الصندوق بإعادة هيكلة 11 قرصاً لتمكين المقترضين من التعافي من آثار الجائحة؛ ولا يزال المقترضون ملتزمين بالوفاء بالتزاماتهم المالية.

أدوات التمويل المختلط لأغراض التنمية المستدامة

39 - بخلاف القيام باستثمارات استراتيجية مباشرة، نشر الصندوق أدوات للتمويل المختلط لاجتذاب تمويل إضافي من القطاعين العام والخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ووفقاً لتقرير *التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً لعام 2020*، لم يوجه إلى أقل البلدان نمواً سوى 6 في المائة من التمويل الخاص الذي يعبأ عن طريق تدخلات تمويل التنمية، على الرغم من احتياجاتها الماسة.

40 - وأقام صندوق المشاريع الإنتاجية شراكة مع شركة من شركات الاستثمارات ذات الأثر مقرها في جنيف، هي شركة بامبو كابيتال بارتنرز (Bamboo Capital Partners)، وأنشأ أداة استثمار مختلط تسمى صندوق BUILD لجلب رأس المال للفئة "الوسطى المفقودة" من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولا سيما في أقل البلدان نمواً. وتعمل شركة بامبو بوصفها مديراً لصندوق BUILD وتتولى جمع رأس المال التجاري، في حين يتولى صندوق المشاريع الإنتاجية المسؤولية عن تقديم مجموعة المشاريع القابلة للاستثمار من برامجها ومن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، وعن إدارة مرفق المساعدة التقنية ذي الصلة. وفي عام 2020، تم تأسيس صندوق BUILD رسمياً وتسجيله لدى سجل لكسمبرغ للشركات بوصفه صندوقاً احتياطياً للاستثمارات البديلة. ووضع صندوق BUILD الصيغة النهائية لإطاره الأولي بشأن الأثر والمبادئ التوجيهية، إلى جانب دور ونطاق خدمات بناء مجموعات المشاريع القابلة للاستثمار والمساعدة التقنية. وقد التزم المانحون الثنائيون بتقديم تمويل إضافي من خلال صندوق المشاريع الإنتاجية وآلية مبتكرة لرأس المال لطبقة الخسارة الأولى في استثمارات صندوق BUILD، وسيكون ذلك أمراً حيوياً لتحرير رأس المال في طبقات الاستثمار الأعلى. وبالإضافة إلى ذلك، عمل صندوق المشاريع الإنتاجية، بدعم من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وبالشراكة مع البرنامج الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في ملاوي، على إنشاء آلية منتظمة متخصصة للتمويل المختلط كصندوق فرعي لصندوق BUILD العالمي. وستسعى هذه الآلية، وهي الأولى من نوعها في ملاوي، إلى تعبئة 35 مليون دولار للاستثمار المتمهل والمرن من أجل تمكين مؤسسات العمل التجاري في ملاوي من النمو ودفع عجلة تحقيق الأهداف العالمية.

41 - وأحرز صندوق المشاريع الإنتاجية تقدماً في إطلاق الصندوق الدولي للاستثمار البلدي، وهو صندوق تمويل مختلط يستهدف مشاريع البنية التحتية الحضرية والبلدية في بلدان الجنوب. ويدير الصندوق طرف ثالث هو مؤسسة ميريديام، وهو مدير أصول خاصة. وبالشراكة مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة، أنشأ صندوق المشاريع الإنتاجية مرفقاً للمساعدة التقنية لمساعدة المدن على الانتهاء من إعداد مشاريعها وتقديم الدعم اللازم لضمان وفاء المدن بمتطلبات الحصول على الموارد. وافتتح الصندوق أول لجنة استثمارية لمرفق المساعدة التقنية لتقييم المشاريع القابلة للاستثمار من حيث أثرها الإنمائي واستدامتها المالية على السواء. ووافقت اللجنة على الدفعة الأولى من المشاريع البلدية في سبعة بلدان؛ وستتلقى

المساعدة التقنية لإعدادها لكي تصبح مقبولة مصرفياً. ونظراً للقيود المفروضة على السفر الناجمة عن كوفيد-19، بدأ الصندوق العمل التحضيري بصورة افتراضية، في حين يتوقع أن تتم أعمال المساعدة التقنية الأساسية في عام 2021.

الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة من أجل تمويل الأهداف العالمية

42 - يعمل الصندوق والبرنامج الإنمائي معا منذ عام 2019 لدعم بناء محطة للطاقة الشمسية بقدرة 10,5 ميغاواط في غامبيا بتمويل من مرفق إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وفي عام 2020، أرسى الصندوق والبرنامج الإنمائي وأصحاب المصلحة الوطنيون الأساس بإنشاء هياكل حوكمة وهياكل تشغيلية. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع عملية تقديم العطاءات من جانب منتجي الطاقة المستقلين لشبكات الطاقة الإقليمية. واستناداً إلى العطاءات، سينشر الصندوق آلية ضمان مناسبة تبلغ قيمتها نحو 10 ملايين دولار من أجل الحد من مخاطر استثمارات القطاع الخاص وجذب رأس المال التجاري إلى المشروع. وبناء على هذه التجربة، قام الصندوق، بالاشتراك مع البرنامج الإنمائي، بتصميم مقترحات مشتركة مماثلة للجهات المانحة لمرفق إجراءات التخفيف للاستثمار في مشاريع التخفيف من آثار تغير المناخ، وفي عدة بلدان أخرى قدمت قروض إضافية من القطاع الخاص.

43 - وفي عام 2020، وسّع الصندوق هيكله الاستثماري وخبراته الفنية ليشمل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عن طريق نشر أخصائيين في مجال الاستثمار لدعم المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في إثيوبيا وبنين ورواندا والسنغال في تمويل الأهداف العالمية. وسيعمل أخصائيو الاستثمار القطريون، الذين سيغطى كلّ منهم أيضاً ثلاثة بلدان متجاورة على الأكثر، مع الفرق القطرية على إتاحة التمويل الخاص لاستثمارات التنمية المستدامة، وتعزيز الإصلاحات الحكومية لجذب استثمارات إضافية، وتعميق الأسواق المالية التي تعمل لصالح السكان الفقراء والضعفاء.

44 - وعمل الصندوق بالشراكة مع كيانات أخرى بالأمم المتحدة في 10 بلدان لتعزيز نهج شاملة متكاملة لتمويل الأهداف العالمية بموارد من الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة. ويدعم العديد من البرامج المشتركة تصميم وتنفيذ أطر التمويل الوطنية المتكاملة التي تدعم الحكومات في تعبئة التمويل وتخطيطه وتخصيصه للتعبيل بالأهداف العالمية على الصعيد الوطني. وعمل الصندوق، استناداً إلى استثماراته الاستراتيجية وتطوير الأسواق المالية، على إتاحة فرص تمويل جديدة من خلال الشراكات العامة والخاصة ومن خلال نهج تعبئة الموارد الذاتية لدعم أطر التمويل.

45 - وعمل الصندوق بوصفه أمانة لصندوق UNITLIFE، وهو أداة مبتكرة للتمويل العالمي لتمويل المبادرات التي تعالج سوء التغذية المزمن لدى الأطفال. وفي عام 2020، قام الصندوق، بالاشتراك مع شركاء آخرين من الأمم المتحدة، بدعم إنشاء هياكل حوكمة وهياكل تشغيلية لصندوق UNITLIFE. وحدد الصندوق مشروعين رائدين في النيجر لبناء قدرات المؤسسات المحلية الصغيرة والمتوسطة التي تعمل مع صغار المزارعين وصرف منحا لهما. ويخطط المشروع لتزويد المزارعين ببذور مقواة ببيولوجيا غنية بالمغذيات، وإنشاء نظام مصرفي يتعلّق بالماعز، وتوفير إمكانية حصول المزارعات على التقنيات الزراعية المراعية للمناخ. ووسع صندوق UNITLIFE شراكاته مع المؤسسات المالية ومنشآت التكنولوجيا المالية لإطلاق موارد إضافية باستخدام أساليب مثل التبرعات المتناهية الصغر والتمويل الجماعي والمناسبات الخيرية المبتكرة في كفاحه لإنهاء سوء التغذية المزمن.

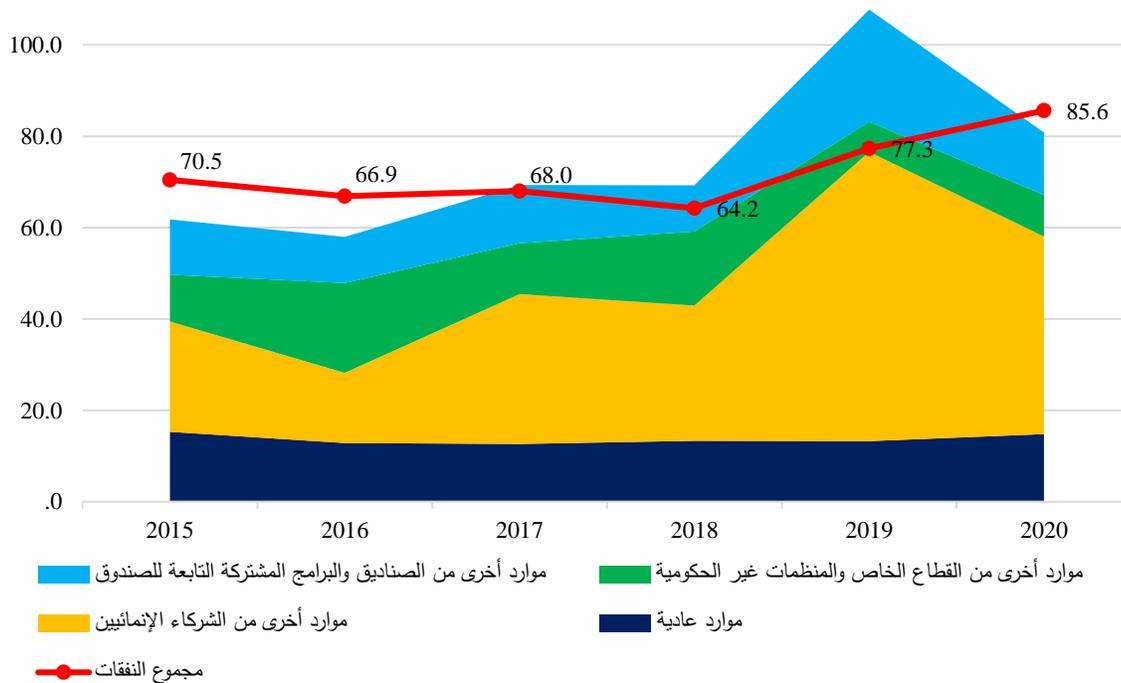
باء - كيف حقق الصندوق ذلك: تحليل الفعالية المؤسسية

46 - من بين مؤشرات الفعالية المؤسسية الـ 27، هناك 24 مؤشراً تسير على الطريق الصحيح أو تجاوزت الأهداف المحددة لعام 2020. وفي حين بلغ الصندوق النطاق المستهدف لتعبئة موارده غير العادية، فقد قصر عن بلوغ النطاق الكامل لمظروف الموارد المحدد في الإطار الاستراتيجي الذي يتيح له العمل بشكل مجد في 40 من أقل البلدان نمواً. وزادت موارد الصندوق العادية⁽²⁾ من 13,3 مليون دولار في عام 2019 إلى 14,8 مليون دولار في عام 2020. إلا أن الموارد العادية ظلت أقل بكثير من المبلغ السنوي المستهدف في الإطار الاستراتيجي وهو 25 مليون دولار. وانخفضت الإيرادات من الموارد الأخرى من 94,5 مليون دولار في عام 2019 إلى 66,9 مليون دولار في عام 2020، لكنها استوفت نطاق الهدف المرحلي المحدد لعام 2020. ويعزى هذا الانخفاض أساساً إلى الالتزامات الكبيرة المتعددة السنوات الموقعة في عام 2019، إلى جانب التأثير الأولي لكوفيد-19 على الوضع المالي للمانحين الرئيسيين. وتمكن الصندوق من جمع 1,5 مليون دولار من أجل أدواته الاستثمارية الخاصة بأقل البلدان نمواً، وهي مرفق بريدج (BRIDGE)، بغية تحقيق الهدف غير المتكرر المحدد في الإطار الاستراتيجي، المتمثل في رسملة مرفق BRIDGE بمبلغ 50 مليون دولار.

الشكل 1

إيرادات ونفقات الصندوق للفترة 2015-2020

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)



(2) تشمل الموارد العادية مساهمة من البرنامج الإنمائي. وتعكس جميع أرقام الإيرادات والنفقات لعام 2020 الوضع حتى 5 آذار/مارس 2021، وهي قابلة للتعديل حتى نشر البيانات المالية المراجعة. وتم حساب تقديرات الإيرادات لعام 2020 باستخدام نفس المنهجية المتبعة منذ تقرير عام 2018 لضمان المقارنة مع السنوات السابقة، بما في ذلك الأهداف المرحلية المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021.

47 - وفيما يتعلق بالتنفيذ، زادت نفقات الصندوق بنسبة 10 في المائة، من 75,9 مليون دولار في عام 2019 إلى 83,3 مليون دولار في عام 2020. وتعزى هذه الزيادة إلى تعزيز تنفيذ البرامج في نظم تمويل التنمية المحلية، التي زادت من 30 مليون دولار في عام 2019 إلى 34,8 مليون دولار في عام 2020، ولا سيما التوسع في النهج المحلية المتعلقة بتمويل التكيف مع المناخ وتمويل البلديات.

48 - ومع الزيادة الحادثة منذ عام 2019 في الإيرادات غير العادية وفي التنفيذ، تمكن الصندوق من تنفيذ استثمارات وخدماته في 39 من أقل البلدان نمواً، بزيادة ملحوظة عن رقم 31 بلداً المسجل في عام 2019. ونتجت هذه الزيادة أساساً عن توسع الصندوق في الآليات المحلية لتمويل مشاريع المناخ وتمويل البلديات، وفي الأنشطة الرامية إلى تسريع سياسات الشمول الرقمي لتشمل ما مجموعه ثمانية بلدان جديدة من أقل البلدان نمواً. وحدثت أيضاً زيادة تدريجية في عدد البلدان خارج فئة أقل البلدان نمواً التي تدعمها أنشطة الصندوق. وساهم الدعم الذي قدّمه الصندوق إلى بلدان خارج فئة أقل البلدان نمواً في عدم ترك أحد خلف الركب في مجالي الشمول الرقمي وتمويل البلديات، فضلاً عن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فعلى سبيل المثال، عزز الصندوق بنشاط التعلم فيما بين بلدان الجنوب في مجال الابتكار الرقمي فيما بين بلدان جزر المحيط الهادئ، وشجع التعلم والتعاون في بناء قدرات التمويل العام فيما بين بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ومع أن توسيع الصندوق لحضوره القطري علامة إيجابية على تزايد الطلب على استثمارات وخدماته، فإن لدى الصندوق "حضوراً محدوداً" هشاً في سبعة من أقل البلدان نمواً، حيث توجد بعض الأنشطة البرنامجية ولكن لا يوجد موظفون منتظمون. وحتى يتسنى للصندوق تعزيز وجوده في أقل البلدان نمواً والاستجابة بشكل أقوى لاحتياجات الحكومات والشركاء الآخرين، فإنه يتعين عليه أن يحشد بالكامل مظرف موارده البالغ 25 مليون دولار من الموارد العادية، و 75 مليون دولار من الموارد الأخرى، ورسملة مرفق BRIDGE بمبلغ 50 مليون دولار لمرة واحدة.

49 - وتحول الصندوق بسرعة إلى استخدام أدواته وخدماته لدعم أقل البلدان نمواً في التصدي لكوفيد-19 مع الاستمرار في تقديم مساهمات أساسية للأهداف العالمية. وشمل ذلك بذل جهود للإسراع بتبسيط ورقمنة عمليات الصندوق الداخلية للاستجابة للطلبات الجديدة في مجالات الشراء والتوظيف وتحديد مصادر الاستثمار والتنفيذ. وعلى وجه الخصوص، كفلت منصة الصندوق للاستثمار الإلكتروني، التي تعمل بخاصية "اشبك وشغل" سرعة تحديد مصادر المنح ونشرها للاستجابة للطوارئ المتصلة بجائحة كوفيد-19 في أقل البلدان نمواً. وشرع الصندوق في إجراء دراسة استقصائية لنبض الأعمال التجارية لتقييم أثر كوفيد-19 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أقل البلدان نمواً، مما ساعد على بلورة رؤى متممة مهمة لتصميم الاستثمارات خصيصاً وتوفير دعم سياساتي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر احتياجاً.

50 - ونقح الصندوق سياساته ومبادئه التوجيهية لكفالة المساءلة والشفافية والإدارة الكلية للمخاطر في جميع برامج وأنشطته. فنقح دليله للعمليات من أجل تعزيز المساءلة والفصل بين الواجبات فيما يتعلق باستثماراته الإنتاجية ومن أجل تعزيز سياساته المتعلقة بإدارة لجان الاستثمار على اختلاف أنواعها. وقام بتحديث سياسته المتعلقة بالإدارة المركزية للمخاطر بحيث تتضمن تحديد المخاطر من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة على السواء وعلى نطاق يشمل الأنشطة المؤسسية والقطرية. وقام أيضاً بتحديث سجله الإلكتروني للمخاطر لدعم تحديد أصناف المخاطر على جميع المستويات والإبلاغ عنها في الوقت المناسب والتخفيف منها وتحليلها.

51 - وحقق الصندوق زيادة في أدائه مقابل خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من 88 في المائة في عام 2019 إلى 94 في المائة في عام 2020. وأدخلت تحسينات على بناء قدرات الموظفين وتقييماتهم، إلى جانب الأداء القوي في مجالات القيادة، والتقييمات، والاتصالات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وعلى الرغم من إحراز تقدم ملحوظ مقارنة بعام 2019، يلزم مواصلة الجهود لتحقيق المساواة في تمثيل المرأة، لا سيما على مستوى المناصب العليا.

52 - وناصر الصندوق أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال دعم منتدى جيل المساواة، وهو تجمع عالمي يتمحور حول المجتمع المدني، تعقده هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك من خلال المشاركة في قيادة تحالف العمل العالمي من أجل العدالة والحقوق الاقتصادية التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة. وفي عام 2020، عين الصندوق امرأة من المتبرعات لأعمال الخير ورائدة في قطاع الاستثمارات البديلة كأول سفيرة للنوايا الحسنة للصندوق في مجال المساواة بين الجنسين في الحصول على التمويل.

53 - وأدت جهود الصندوق في مجالات الدعوة إلى السياسات والاتصال والتوعية إلى وضعه في موقع استراتيجي في فضاء تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك بوصفه شريكا معترفاً به في التحالف العالمي للمستثمرين من أجل التنمية المستدامة، ومن خلال الاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نشر الطبعة الثالثة من تقرير التمويل المختلط في أقل البلدان نمواً لعام 2020. وحقق الصندوق نمواً قوياً في اتصالاته الرقمية، وذلك أساساً من خلال الاستفادة من ممتلكاته على الإنترنت. وحدثت زيادة نسبتها 34 في المائة في عدد الزوار السنويين لمواقع الصندوق الشبكية، وزيادة نسبتها 38 في المائة في ارتباطاته على وسائل التواصل الاجتماعي.

54 - وفي عام 2020، أجرى مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات التابع للبرنامج الإنمائي مراجعة لحسابات الصندوق شملت أنشطته في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2019، صنفت على أنها 'مرضية جزئياً/يلزم إدخال بعض التحسينات'. وكانت هناك ست توصيات أصدرها مراجعو الحسابات، تتعلق أساساً بسياسة القروض والضمانات وعملية تقديم المنح. وحتى آذار/مارس 2021، كان الصندوق قد نفذ جميع التوصيات الست الصادرة عن مكتب مراجعة الحسابات والتحقيقات.

55 - وأحرز الصندوق تقدماً ملحوظاً في تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات. ولا توجد توصيات بشأن مراجعة حسابات الصندوق صدرت عن مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة منذ فترة طويلة ولم تنفذ بعد. وتلقى الصندوق رأياً غير مشفوع بتحفظات عن بياناته المالية لعام 2019، وهو ما يمثل ثماني سنوات متتالية من الآراء غير المشفوعة بتحفظات.

جيم - التزام قوي بالتقييم والتعلم

56 - واصل الصندوق إعطاء الأولوية للتقييم المستقل والتعلم بما يتماشى مع أولويات إطاره الاستراتيجي، حيث أكمل تقييمين وبدأ تنفيذ أربعة أخرى، بما في ذلك تقييم مؤسسي للإطار الاستراتيجي للفترة 2018-2021، وسياسته واستراتيجيته الجنسانية. وأنفق الصندوق 588 000 دولار على التقييم (0,75 في المائة من النفقات البرنامجية)، وهو مبلغ قريب من نسبة 1 في المائة التي يستهدفها البرنامج الإنمائي في سياسته التقييمية.

57 - وأتم الصندوق تقييماً لمنتصف المدة لبرنامج عالمي مشترك بينه وبين البرنامج الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يدعم زيادة التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التمويل والدعم التقني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحكومات المحلية ورائدات المشاريع المتناهية الصغر. وعلى الرغم من محدودية التمويل اللازم لتنفيذ النهج تنفيذاً كاملاً في جميع البلدان المستهدفة، انتهى المقيّمون إلى أن النهج مبتكر وذو أهمية، ويمكن تكراره وتوسيع نطاقه، ويمكن من ثم أن يساهم بشكل كبير في أهداف نهج الأمم المتحدة فيما يخص نهج توحيد الأداء على الصعيد القطري. وتضمنت التوصيات ضرورة تحسين رصد النتائج على مستوى الحصائل، ورصد التأثير الحفاز للبرنامج، فضلاً عن استعراض عملية دعم الاستثمار لزيادة كفاءتها في حالات العمل مع المؤسسات الصغيرة نسبياً. وانتهى المقيّمون أيضاً إلى أنه يلزم إيلاء المزيد من الاهتمام لضمان المشاركة في صنع القرار، مع التسليم باختلاف الهياكل والنهج الإدارية التي تعتمد عليها المنظمات الثلاث.

58 - وأكد تقييم برنامج الشمول المالي للصندوق في ميانمار نجاحه في دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، مع التركيز بشكل مناسب على تلبية احتياجات النساء والأقليات من خلال مرفقه لتنمية الأسواق. وأوصى المقيّمون بأن تعمل البرامج بصورة أوثق مع الشركاء الحكوميين وقطاع الشمول المالي ككل في ضوء استراتيجية الصندوق الجديدة بشأن الشمول الرقمي، وبضرورة تعزيز فريق البرنامج في مجالات الرصد والاتصالات وإدارة المعارف.

59 - وعدّل الصندوق نهجه التشغيلي إزاء التقييمات في عام 2020 استجابةً لجائحة كوفيد-19، وذلك بالعمل مع شركات التقييم التي يمكن أن تعتمد على مقيّمين محليين وبالاستفادة من تقنيات جمع البيانات عن بعد. ويواصل الصندوق إعطاء الأولوية لتعزيز جودة التقييمات التي يصدر تكاليفات بإجرائها وتوسيع نطاق نوعها، ولبناء ثقافة التقييم داخل المنظمة. وزاد الصندوق مشاركته في عمل فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم بوصفه رئيساً مشاركاً للفريق العامل الجديد المعني بأساليب التقييم، وبوصفه أيضاً جهة داعية إلى عقد اجتماعات للفريق العامل المعني باستعراضات الأقران التابع لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، الذي ينظر في مدى تقييد مهام التقييم بمعايير الأمم المتحدة للتقييم. ويساعد ذلك على أن تظل ممارسات التقييم في الصندوق مواكبة للنهج المتطورة لأقرانه.

ثالثاً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية: آفاق المستقبل

60 - في عام 2020، تكيف الصندوق بسرعة مع التحديات التي فرضتها أزمة كوفيد-19، حيث ساعد أقل البلدان نمواً على الاستجابة والمضي باتجاه تحقيق تعافٍ أكثر قابلية للاستمرار وأقدر على مواجهة الصدمات. ومع تبديل جائحة كوفيد-19 لمسار التقدم المحرز في مجالي القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، سيسعى الصندوق في العام القادم وما بعده إلى تكثيف نشر حلوله لتمويل الميل الأخير على مستويات الأسر المعيشية والمؤسسات الصغيرة والبنى التحتية المحلية لصالح الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والمهاجرون وأسره.

61 - ولتحقيق ذلك، سيقوم الصندوق بتعميق وتوسيع نطاق دعمه للاقتصادات الرقمية الشاملة ليشمل بلداناً إضافية، بالاستفادة من حلول التمويل الرقمي لقطاعات الاقتصاد الحقيقي التي يمكن أن تعجل وتيرة التنمية المستدامة. وثانياً، سيواصل الصندوق دعم تحسين إمكانية الحصول على التمويل المتعلق بالتنمية المحلية والمناخ ورأس المال الاستثماري للبلديات، وتعزيز دور السلطات المحلية في دفع عجلة التنمية

المستدامة وإعادة البناء في أعقاب جائحة كوفيد-19. وأخيراً، سيسعى الصندوق إلى مواصلة زيادة قدرته على توفير التمويل الاستثماري الحفاز المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنية التحتية الصغيرة المعرضة لمخاطر أكبر، عن طريق رسملة صندوقه الاستثماري بمبلغ 50 مليون دولار. وسيواصل دعمه للإطلاق الكامل للصندوقين اللذين بدأهما ويديرهما طرف ثالث، وهما صندوق BUILD والصندوق الدولي للاستثمار البلدي.

62 - وفي السنة المقبلة، سيتشاور الصندوق عن كثب مع أقل البلدان نمواً، والدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية ككل، من أجل تحديث وصقل عرض القيمة الفريد الخاص به مع تصميمه إطاره الاستراتيجي الجديد للفترة 2022-2025. وسيكون الإطار الجديد متوائماً مع الفروع ذات الصلة من الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للفترة 2021-2024 وداعماً لها.

63 - وسيقوم الصندوق، بصفته آلية دولية لدعم أقل البلدان نمواً، بتوفير دعم استباقي للعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً، بالدعوة إلى وضع إطار شامل لتمويل الميل الأخير من أجل تحقيق الأهداف العالمية ودعمها لبرنامج العمل القادم لأقل البلدان نمواً.

64 - وأخيراً، سيعزز الصندوق عمله مع المستثمرين المؤثرين والمؤسسات المالية وأسواق رأس المال من أجل اجتذاب المزيد من التمويل المستدام من القطاع الخاص إلى أسواق أقل البلدان نمواً، مع زيادة الجهود الرامية إلى توسيع قاعدة مانحيه وتنويعها. وسيواصل الصندوق سعيه، في إطار التزامه بإصلاح الأمم المتحدة ونهج توحيد الأداء، إلى تعزيز التعاون مع كيانات الأمم المتحدة بالبناء على ولايته الفريدة في مجال المشاريع الإنتاجية وعلى خبرته في مجال التمويل.